قال ابن حجر الهيتمي في شرح الاربعين ان اراد احد الاحتجاج بغير الكتب
المختصة بالصحيح مما لم ينص معتمد على صحته أو حسنه كسنن ابي داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه يعني بتخفيف الجيم والموطأ وغيرها لا سيما ما يكثر
فيه الضعيف كابن ماجه ومصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق
او بحديث من المسانيد فان تأهل لتمييز الصحيح من غيره امتنع عليه ان يحتج
بحديث من تلك حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته وان لم يتأهل
نظر فان وجد اماما صحح أو حسن شيئا قلده والا لم يحتج به لئلا يقع
في الباطل وهو لا يشعر وانما سوينا بين السنن والمسانيد في ذلك لان
اصحابها لم يلتزموا الصحيح ولا الحسن خاصة بل ادخلوا فيها الضعيف وغيره

اعلى الصحيح ما عليه اتفقا  فما روى الجعفي فرد اينتقى

فمسلم اعلى مبتدأ أخبره ما الموصول وضمير اتفقا لمسلم والبخاري وما
من قوله فما روى مبتدأ أخبره جملة ينتقى اي يختار وفرد حال من الجعفي
وهو البخاري لانه جعفي بالولاء وجعفي كعربي ابن سعد العشيرة ابو حي من
عرب اليمن والنسبة اليه جعفي ايضا قاله في القاموس وسلم معطوف
على الجعفي يعني ان مراتب الحديث الصحيح سبعة متفاوتة في القوة بحسب

ضبط



ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع وتحري مخرجيه واحتياطهم اعلاها
اي اصحها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما وهو الذي يقال له متفق
عليه فيلي ذلك ما انفرد به البخاري عن مسلم ثم ما انفرد به مسلم عن البخاري
وتنقيح الكلام في الترجيح بين البخاري ومسلم وشرح شرطيهما مبسوط
في منظومتنا غرة الصباح وصحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وصحيح
ابن حبان اصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط

كذاك في الشرط عرف  فما لشرط غير ذين يكتشف

يعني انه عرف في الشرط ثلاث مراتب مثل المراتب الثلاث المتفرقة اولاها
الحديث الذي على شرطيهما ولم يخرجه واحد منهما في صحيحه ثم ما هو على شرط
البخاري وحده ثم ما هو على شرط مسلم وحده ثم ما هو على شرط غيرهما من الائمة
المعتمدين وليس على شرط واحد منهما والى هذا القسم الرابع اشار بقوله
فما لشرط غير ذين يكتشف اي فيلي ما تقدم الحديث الذي يكتشف اي يستخرج
شرط غير ذي الصحيحين فاللام في لشرط زائدة وهو مفعول يكتشف قدم
فان قلت كيف يكون الحديث على شرط البخاري دون شرط مسلم مع ان شرط
مسلم اعم ووجود الاخص يستلزم وجود الاعم فالجواب والله تعالى اعلم ان



Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)